



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم
الاقتصادية

من قبل الطالبة

علياء حسين خلف الزركوش

بإشراف

أ.م.د. جمال عزيز فرحان العاني

٢٠١٣ م

بغداد

1434 هـ

(الاستنتاجات)

1- لم تتحقق فرضية البحث بوجود علاقة تبادلية ما بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق، وإنما وجود علاقة باتجاه واحد من النمو إلى دليل التنمية البشرية، بمعنى أن النمو يؤثر في دليل التنمية البشرية ولا يصح العكس. وأن المتغيرات المستقلة (معدل النمو الاقتصادي، والإنفاق على الصحة، والإنفاق) في النموذج تمارس تأثيرات طفيفة على المتغير التابع المتمثل بدليل التنمية البشرية.

2- ليست العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي هي نفسها التي تؤثر في التنمية البشرية .

3- يعد النفط قوة اقتصادية وسياسية مهمة ، إلا أنه من الملاحظ أن أثره الداخلي على العمالة وتحريك عوامل الإنتاج المحلية ضعيفة، فعلى الرغم من ريادة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا القطاع لا يشغل فيه أيدي عاملة سوى (3%).

4- أن التنمية البشرية ليست عملاً اقتصادياً فحسب ، بل هي تركيب شامل لتوسيع خيارات الناس ، فهي الاستثمارات في القدرات البشرية عن طريق تطوير قدراتهم التعليمية والصحية لتمكينهم من عمل منتج ، وهي من أجل البشر من خلال توزيع أكثر عدالة للدخل ومكافحة الفقر وتقوية قدراتهم ومشاركتهم في عملية التنمية

5- أن عدم الاستقرار السياسي والأمني كان له انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية البشرية في العراق، فالانخفاضات الحاصلة في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الحروب التي خاضها العراق أدت إلى فجوات قطع استمرار النمو الاقتصادي وأثره على التنمية، وبالتالي يفقد المجتمع المزايا المتحققة من الدفع الذاتي للنمو .

6-تذبذب نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة اعتماد الأخير على قطاع النفط الذي بدوره يرتبط بالمتغيرات الدولية .

7-تدني التخصيصات الموجهة لقطاع التعليم وانعكاس ذلك على العملية التعليمية وانخفاض معدلات القراءة والكتابة وتفاوت هذه النسب بين الحضر والريف ، وان ارتفاع معدل الأمية يساهم في خفض قيمة دليل التنمية .

8-تدني نسب الإنفاق على الصحة وبالتالي تدهور الوضع الصحي، وان معظم الإنفاق العام على الصحة يذهب إلى المصروفات التشغيلية كالرواتب والأجور والصيانة ، ولا تؤخذ النفقات الاستثمارية وتلك المخصصة من الإنفاق الصحي الحكومي لشراء الأدوية ، إلا نسبة منخفضة وبالتالي سيكون له انعكاس سلبي على إنتاجية النفقة الصحية ، ومن ثم على مؤشر التنمية البشرية في العراق.

(التوصيات)

لقد توصلت الباحثة من خلال ما تقدم إلى مجموعة من التوصيات وهي :

1- إعادة هيكلة قطاع النفط ليكون احد وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموجهاً رئيساً للاقتصاد العراقي من خلال توجيه إيراداته الناجمة عن عمليات التصدير ، لا لمجرد تشغيل جهاز الدولة وتمويل الأنفاق العام الذي يذهب معظمه للاستهلاك بل يتطلب الأمر إلى تحويل موارد النفط إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال الاستثمار في بناء رأس المال البشري وتحديث البنى التحتية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

2-التأكيد على العمل من أجل تنويع الإقتصاد العراقي وزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية (الزراعة، والصناعة، والسياحة) في توليد الناتج المحلي الإجمالي .

3-تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بما يوازن النمو السكاني، وبما يؤمن تحقيق مستوى تشغيل أمثل للقوى العاملة، ذلك بتوجيه الإيرادات النفطية إلى قطاعات إنتاجية حقيقية تعويضاً عن استنزاف هذه الثروة خلال الزمن لتكون مولده لفرص عمل وان يكون رأس المال المادي مستوعباً للنمو السكاني وخاصة رأس المال البشري كأسلوب في عملية استيعاب المادي للنمو السكاني بحيث تكون هناك فرص عمل تنتظر الأجيال القادمة .

4- لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وللدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة في المدى المتوسط والبعيد، فإنه لا بد من أن يكون النمو الاقتصادي المنشود مولداً لفرص العمل ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة والتقليل من الاعتماد على العوائد النفطية للحد من أثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية ويتطلب الأمر تفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد وتحرير السوق والعمل على دعم القطاع الخاص من أجل تحفيز النمو وتوليد فرص العمل .

5-تبني منهاج واسع للتخطيط والتمويل لعمليات التربية والتعليم والتدريب، وتوجيه الأنفاق نحو تحسين نوعية التعليم من خلال توفير المكتبات داخل المدارس وإنشاء مختبرات علمية للتوسع في المجالات المخترية وإدخال الحاسبات لتعزيز تمكين الطلبة من الإفادة من فرص التنمية .

6- أن الحصول على التعليم ذي النوعية الجيدة يعد الركيزة الأساسية في تطوير قابليات الإنسان ويؤدي دوراً مهماً من تمكينهم في التنافس في عالم المعرفة ذات التغير السريع ، كما انه الطريق للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية الأيدي العاملة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى الصحة والتغذية ، ويزيد من الإمكانية التعليمية للأجيال القادمة، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر بهيكلية العملية التعليمية من التقليد إلى الحداثة.

- 7- يتطلب الأمر تصحيح التشوه الهيكلي في موازنات الصحة والاهتمام بزيادة النفقات الرأسمالية وخاصة المختبرات والأجهزة الطبية ، لرفع واقع المستوى الصحي إلى مستوى يليق بالإنسان العراقي.
- 8-زيادة الاهتمام بالقطاع الصحي لرفع مستوى هذا القطاع الحيوي بهدف تحسين المستوى الصحي للأفراد من اجل إدارة دفة التنمية البشرية المنهارة أصلاً في العراق ، لان الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة يساهمون في رفع القدرة الاقتصادية للبلد عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية ، إذ كلما تحسنت صحة الأفراد ساهموا في تحقيق إنتاجية اكبر
- 9-معالجة القطاع الصحي تحتاج إلى وضع سياسات صحية طموحة تهدف إلى رفع مستوى القطاع الصحي وارتفاع مستوى الخدمة الصحية المقدمة لأفراد السكان ولتحقيق ذلك لابد من توفر مؤشرات إحصائية دقيقة تستطيع تسليط الضوء على الواقع الصحي الحالي والواقع الصحي الطموح والمطلوب مستقبلاً.
- 10- أن مؤشرات التنمية البشرية تمثل انعكاساً لمدى تطور التنمية البشرية عبر مراحلها الزمنية لذلك من الضروري معرفة ترتيب البلد في دليل التنمية البشرية ، ليتمكن البلد من معرفة ترتيبه العالمي ومدى التطور الحاصل في هذا الدليل بالنسبة له وللبلدان الأخرى .